

## اعتقال صحافي سوري «انتقد بشدة» المنتخب الوطني

وجاء تصريح سارة إثر الإفراج عن الصحافي كنان وقاف، بعد توقيف دام 3 أيام، بتهمة النيل من هيبة الدولة، بعد تحقيق أجره عن الفساد في محافظة طرطوس.

**وزارة الإعلام لم تصدر أي بيان بشأن الاعتقال، رغم تأكيد وزير الإعلام أنه لن يتم توقيف أي صحافي إلا بعد إبلاغ الوزارة**

وقام الأمن السوري بطريقة مشابهة لما حصل مع الهندي، باعتقال وقاف من مدينة طرطوس، والعامل في جريدة الوحدة الحكومية لانتقاده الفساد في قطاع الكهرباء. وذلك بعد يوم واحد من نشره التحقيق، حيث تحدث فيه عن شبهات فساد متعلقة بالكهرباء وعقد مع إحدى الشركات الخاصة التي تورد الطاقة الشمسية، إضافة إلى هدر ضخ للمال العام.

وقال وزير الإعلام السوري عماد سارة، عقب الحادثة، إنه «لن يتم توقيف أي صحافي من الآن وصاعداً قبل أن يتم إخبار وزارة الإعلام».

يذكر أن سوريا تحل المرتاب المتدنية في الترتيب العالمي في مؤشر حرية الصحافة، الذي أصدرته منظمة «مراسلون بلا حدود» في أيار الماضي، حيث توتت المرتبة 174 من أصل 180 دولة.

المؤتمر الصحافي الذي عقد اليوم في مقر اتحاد الكرة يوزع لي شهادة في الوطنية من جهة، ويرفع دعوى بحقي بتهمة التحريض على المنتخب الوطني من جهة أخرى».

وأضاف «ليست المرة الأولى التي ترفع بحقي مثل هذه الدعاوى الكيدية ونحن لم نكن في يوم من الأيام ضد منتخب بلدنا ولن نكون، وإذا خالفناك الرأي هذا لا يعني بحال من الأحوال أن يتم التشكيك بوطنييتنا ومحبتنا لمنتخب بلدنا».

والهندي هو صحافي مختص بمجال الرياضة ومقدم لعدة برامج رياضية على محطات إعلامية مختلفة. ولم يصدر عن وزارة الإعلام أو اتحاد الصحافيين في سوريا، أي بيان بشأن الحادثة، رغم أن وزير الإعلام السوري، عماد سارة، أكد في سبتمبر الماضي أنه «لن يتم توقيف أي صحافي بعد اليوم قبل إطلاع وزارة الإعلام عن سبب التوقيف».



دمشق - اعتقلت أجهزة الأمن السورية، الصحافي ومقدم البرامج الرياضية، مازن الهندي، بناء على شكوى مقدمة من رئيس اتحاد كرة القدم حاتم الغايب، وذلك «لانتقاداته الدائمة والقاسية بحق منتخب بلاده»، في توسيع لدائرة الخطوط الحمراء التي تتضمن قضايا سياسية واقتصادية وملفات الفساد.

ونقلت شبكة «آر تي» الروسية الخبر نقلاً عن مصادر خاصة بها، إذ تحظى بمساحة واسعة من الحرية في تغطية الأوضاع السورية مقارنة بوسائل الإعلام المحلية، وقالت إن الصحافي مازن الهندي «موقوف منذ الأسبوع بعد شكوى قضائية رفعتها ضده رئيس اتحاد كرة القدم، حاتم الغايب، بسبب انتقادات الهندي للاتحاد». وكان الهندي نشر عبر صفحته الشخصية في فيسبوك منذ أيام مقطعاً من المؤتمر الصحافي للغايب الذي خصصه للحديث عن اللاعب عمر خربين، وتلا فيه قرار منعه من المشاركة في المنتخب «بشكل نهائي» وأثار ضجة واسعة في سوريا إذ اعتبره الكثيرون غير ميرر.

وخلال المؤتمر ذكر الغايب الصحافي مازن الهندي بالاسم وقال عنه بسخرية «كم أنت وطني يا مازن الهندي» وسط ضحكات الحاضرين. وأضاف الغايب منتقداً ما كتبه الهندي، ليطعاً «كم عندك وقت، فعلا شئ يبرع الرأس».

ورد الهندي على سخرية الغايب في تدوينة قائلًا، «سيادة العميد حاتم الغايب رئيس الاتحاد العربي السوري لكرة القدم في

## مناشداً يمنية لإنقاذ صحافي يصارع الموت في سجون الحوثيين

حالة خطيرة تهدد حياته، وهو ما يستدعي تدخلاً عاجلاً لإنقاذه». وحملت أسرة المنصوري القيادات الحوثية وكل المسؤولين في أجهزة الأمن الأمنية بصنعاء المسؤولية الكاملة عن حياته وصحته، مطالبة بإطلاق سراحه فوراً.

وطالبت الحكومة اليمنية والمبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث بتحمل مسؤولياتهما القانونية والأخلاقية والعمل عاجلاً لإنقاذ حياته وممارسة ضغوط حثيئة وفعالة على الحوثيين لإطلاق سراحه وإطلاق سراح بقية زملائه الصحافيين عبد الخالق عمران وحاتر حميد وأكرم الوليدي.

ويواجه الصحافيون الأربعة الموت جراء إصدار الميليشيا حكماً بإعدامهم بتهمة كيدية كاذبة مثل التعاون مع التحالف العربي بقيادة السعودية، كما ترفض حتى الآن الإفراج عنهم ضمن أي صفقة تبادل قادمة.

وفي 27 سبتمبر الماضي، اتفقت الحكومة السعودية والحوثيون في جنيف بسويسرا على تبادل 1081 أسيراً، برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر، قبل أن يتم استبعاد 20 اسماً، مع إضافة خمسة صحافيين إلى القائمة في ترتيبات اللحظات الأخيرة.

أثناء فترة اختطافه لإخفاء قسري مرات عديدة وبفترات زمنية مختلفة في عدد من أماكن الاحتجاز بصنعاء عانى فيها من أساليب وحشية في التعذيب النفسي والجسدي وسوء المعاملة والتغذية وانعدام الرعاية الصحية، ما تسبب بإصابته بعدة أمراض.

**الحكومة الشرعية طالبت المبعوث الأممي لليمن مارتن غريفيث بالتدخل لدى الحوثيين للإفراج عن الصحافي توفيق المنصوري**

وكشف بيان لأسرة المنصوري عن إصابة الصحافيين المختطفين بفايروس كورونا إبان احتجازهم في سجن الأمن السياسي (المخابرات)، ولم يحصلوا على الحد الأدنى من الرعاية الصحية، وظلوا يصارعون الوباء في الزنازين لفترة طويلة، «وهو ما انعكس سلباً على مقاومة جهازهم المناعي».

وأضاف البيان «نتيجة لكل ما سبق، وخلال الأيام القليلة الماضية، تدهورت حالة توفيق الصحية وزادت سوءاً، ودخل في

صعاع - حثت الحكومة اليمنية المبعوث الأممي مارتن غريفيث وفرقة للضغط على الحوثيين للإفراج عن الصحافي توفيق المنصوري الذي تدهورت صحته داخل السجن وأصبح بحالة حرجة جداً بغياب أي نوع من الرعاية الصحية».

ووجه رئيس لجنة الأسرى الحكومية هادي هيج خطاباً إلى نائب المبعوث الأممي إلى اليمن معين شريم أبلغه بتدهور صحة المنصوري الذي حكم عليه الحوثيون بالإعدام.

ولفت إلى أن المنصوري نقل إلى السجن المركزي ومنعت الزيارة عنه وحرّم من الرعاية الصحية وقطعت عنه الأدوية التي يحتاجها.

ووجهت نقابة الصحافيين اليمنيين الأحد نداء عاجلاً للصليب الأحمر الدولي في اليمن طالبته بالتدخل لإنقاذ المنصوري وزملائه في سجون الحوثي ونقله للمستشفى للعلاج.

وقالت النقابة في بيان، إنها تلقت بلاغاً من أسرة المنصوري المختلف منذ 2015 تقيده فيه بتدهور حالته الصحية، مع معاناته من أمراض الربو وضيق التنفس والروماتيزم والسكري ومشاكل في القلب والبروستات، وإظهاره أعراضاً للفشل الكلوي، في وقت تمنع فيه سلطة الأمر الواقع عائلة الصحافي من الوصول إليه لتقديم المساعدة.

وأدانت النقابة هذه المعاملة القاسية، كما جددت مطالبتها بسرعة الإفراج عن المنصوري ورفاقه وكافة المختطفين، محملة جماعة الحوثيين «كاملاً مسؤولية عن هذه المعاملة اللاإنسانية، وما قد يتعرض له الصحافي المنصوري وزملاؤه من أذى أو مخطر».

ودعت كل المنظمات الدولية المعنية بحرية الرأي والتعبير، وفي مقدمتها الاتحاد الدولي للصحافيين واتحاد الصحافيين العرب، للضامن مع المنصوري وكل المختطفين ومواصلة الجهود للضغط من أجل إطلاق سراح كل الصحافيين، وتعرض الصحافي توفيق المنصوري

## أردوغان يريد لفرنسا حرية صحافة على مقاس أنقرة

الرئيس التركي: أوروبا ستدفع ثمن التصرفات القبيحة التي تمارس تحت عباءة حرية الصحافة



وضع الصحافة الملائم لأردوغان

مليون موقع إلكتروني العام الماضي، بحسب تقرير جمعية حرية التعبير الذي جاء بعنوان «الحظر على الويب 2019» وأكث من أكثر من 408 ألف موقع تم حظرها في تركيا حتى نهاية العام الماضي.

ولاحظ متابعون أن حديث أردوغان تضمن مغالطات عندما استنكر تغاضي الإعلام الدولي عن الإجراءات الفرنسية في التصديق على وسائل الإعلام، إذ أخذ هذا الموضوع حيزاً واسعاً من اهتمام وسائل الإعلام الدولية بما فيها التلفزيون الفرنسي نفسه، فقبل أيام قليلة ناقشت قناة «فرانس 24» اقتراح القانون الذي أقره مجلس النواب الفرنسي والقاضي بتجريم نشر صور رجال الأمن خلال أدهمهم لعملهم.

وتناولت القناة ما تم تداوله في الأوساط الصحافية الفرنسية والجمعيات الحقوقية، وإعلان الاتحاد الأوروبي ضرورة تقييد جميع أعضائه بالالتزامات بشأن حرية التعبير والإعلام.

وحتى وكالة الأناضول التركية نقلت بيان البرلمان الأوروبي الذي أعرب فيه عن قلقه المتزايد تجاه تدهور حرية الصحافة والإعلام في دول الاتحاد، داعياً إلى ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين في العالم.

وقبل أن يلتقي مع حرية الصحافة على الطريقة التركية، اعتبر البرلمان الأوروبيون أن «حرية وسائل الإعلام والتعددية، واستقلال وسلامة الصحافيين، مكونات أساسية للحق في حرية التعبير والتزويد بالمعلومات، التي لا غنى عنها للممارسة الديمقراطية داخل دول الاتحاد الأوروبي».

وقالت مقررّة البرلمان ماجدالينا اداموفيتش عن حزب الشعب الأوروبي «تشهد اليوم تدمير الديمقراطية والاستيلاء على السلطة بالأكاذيب»، مضيفة «لا حرية دون استقلالية الإعلام، ولا ديمقراطية دون تعددية إعلامية».

ودعت في الوقت نفسه إلى وجوب «أن تطمح وسائل الإعلام إلى إظهار عين الحقيقة لا ممارسة الكذب».

وأضافت «يجب أن يكون الإعلام في خدمة الناخبين وليس من هم في السلطة، يجب أن يساعد الإعلاميون في عملية مراقبة أداء السلطة، كما ينبغي عليهم أن يحموا الديمقراطية».

رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مفاهيم حرية الصحافة وتبادل المعلومات، داعياً إلى تقييدها ووضع حدود لها في أوروبا، قبل أن تدفع ثمن عدم انضباطها، ملحماً إلى صوابية الإجراءات التركية بهذا الشأن، ووجه انتقاداته على وجه الخصوص لفرنسا التي نالت النصيب الأكبر من استهداف الإعلام التركي مؤخراً لأسباب يعزوها المراقبون إلى دوافع سياسية.

إسطنبول - هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الدول الأوروبية وفرنسا تحديداً بدفع ثمن عدم تقييد حرية النشر. وقال أردوغان في كلمة خلال افتتاح منتدى «تي آر تي وورلد» الذي تنظمه القنصلية التركية الرسمية الناطقة بالإنجليزية «إذا لم يوضع حد للتصرفات القبيحة التي تمارس تحت عباءة حرية الصحافة، فإن أوروبا والإنسانية جمعاء ستدفعان ثمن ذلك».

ويزامن حديث أردوغان مع حملة تشنها وسائل الإعلام التركية، وخصوصاً وكالة أنباء الأناضول الحكومية، لانتقاد حرية الصحافة في فرنسا، وأخذت زخماً أكبر مع الضجة التي تثار حالياً بسبب المظاهرات الراضة لمشروع قانون «الأمن الفرنسي».

ورغم أن هجمات أردوغان مع حملة تشنها وسائل الإعلام التركية، وخصوصاً وكالة أنباء الأناضول الحكومية، لانتقاد حرية الصحافة في فرنسا، وأخذت زخماً أكبر مع الضجة التي تثار حالياً بسبب المظاهرات الراضة لمشروع قانون «الأمن الفرنسي».

وفيما جاء مكثفاً في الأونة الأخيرة إذ يحصل أبعاداً أخرى لعدة أسباب، في مقدمتها الخلاف والحرب الكلامية بين الرئيس التركي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بسبب الملفات السياسية العالقة بين البلدين وتضارب المصالح السياسية فيها.

وكان مفهوم حرية التعبير الذي دافع عنه ماكرون في حديثه عن حق نشر الرسوم الكاريكاتيرية التي أثار ضجة واسعة في العالم الإسلامي، مناسبة بالنسبة إلى الإعلام التركي للترويج والدعاية «لقيادة قافلة المدافعين عن الإسلام والمناصرين له ضد الإساءة الغربية»، واستغلالها لكاسب سياسية في العالم الإسلامي وعلى المستوى الشعبي.

ووجدد أردوغان التذكير بها لنفس الغاية، بوصف تبني بعض وسائل الإعلام لنهج معاداة الإسلام وكراهية الأجانب بأنه «امر مخجل».

ويرى مراقبون إعلاميون أن الرئيس التركي يحاول إسقاط معايير حرية الصحافة في الغرب على الوضع في بلاده، وتكريس فكرة أن لا حرية مطلقة ويجب تقييد الصحافة والإعلام وحرية التعبير بالتزامات وضوابط تقف عندها ولا تتجاوزها، كتبرير للإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات التركية ضد الصحافة والإعلام.

وكان آخر هذه الإجراءات الحكم المشدّد بسجن الصحافي محمد بارانسو 17 عاماً بعد إدانته بنشر معلومات عن محاولة انقلاب عام 2003 في تركيا، اعتبرتها المحكمة سرية للغاية. وبنفس النزاع التي تفتقر أن الصحافة يجب أن تخضع للخطوط



أسرة المنصوري تنتظر عودته منذ سنوات